

دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الفلاحي بولاية الشلف

Analytical study of the reality of agricultural investment in the state of Chlef

د. أسماء ناويس

جامعة الجزائر 03-الجزائر

sama_dz@outlook.fr

د. وهيبة سراج¹

جامعة حسنية بن بوعلي الشلف-الجزائر

w.serradj@ Univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 03/06/2022

تاريخ القبول: 12/05/2022

تاريخ الاستلام: 01/12/2021

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الاستثمار الفلاحي بولاية الشلف، من خلال التعرض للإطار المفاهيمي للاستثمار الفلاحي وأهم الوكالات المدعمة له، ثم دراسة واقع الاستثمار الفلاحي بالولاية بالتعرف على المقومات والجهود المبذولة من قبل السلطات المعنية بخصوص القطاع، لنقوم في الأخير بتحليل تطور الإنتاج النباتي بالولاية مع الإشارة إلى أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع وأهم الحلول المتخذة في هذا الشأن.

وقد توصلت الدراسة إلى أن ولاية الشلف تعتبر ولاية فلاحية بامتياز، فهي تمتلك مقومات وإمكانات معتبرة في الجانب الفلاحي، كما لها القدرة على الاستثمار الفلاحي بما يؤهلها احتلال المراتب الأولى في الإنتاج الفلاحي، لكن يبقى القطاع يعاني العديد من المشاكل والتي تسعى السلطات المختصة جاهدة لإيجاد الحلول المناسبة لها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الفلاحي، المقومات الفلاحية، الإنتاج الفلاحي، ولاية الشلف.

Abstract:

This study aims to analyze the reality of agricultural investment in the state of Chlef, through exposing the conceptual framework of agricultural investment and the most important agencies that support it. Then we go through studying the reality of agricultural investment in the state by identifying the elements and the efforts made by the relevant authorities regarding the sector and lastly we will analyze the development of plant production in the state with reference to the major problems facing the sector and the most important solutions taken in this regard.

The study concluded that the state of Chlef is considered an agricultural state par excellence, as it possesses significant elements and capabilities in the agricultural aspect, as well as the ability to invest in agriculture, which qualifies it to occupy the first ranks in agricultural production, but the sector remains suffering from many problems that the competent authorities strive to find appropriate solutions for.

Key words: Agricultural investment, Agricultural elements, Agricultural production, Chlef state

¹ - المؤلف المرسل: وهيبة سراج، w.serradj@univ-chlef.dz

مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات التي تعتمد عليها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في النهوض باقتصادياتها، باعتبار أنّ هذا القطاع له تأثير على القطاعات الأخرى وما له من دور في توليد وخلق الثروة والدخل ومنه تحقيق وتعزيز التنمية الاقتصادية، فقد أصبح الاستثمار في القطاع الفلاحي أهم البدائل الإستراتيجية للتنويع الاقتصادي ورهانا حقيقيا لخلق الثروة على المستوى الوطني والمحلي، لذلك لا بد من بحث فرص الاستثمار الفلاحي وخلق الثروة بالولايات، وعليه جاء الدور الذي لعبته ولا زالت تلعبه ولاية الشلف في إطار توفير الفرص الحقيقية للاستثمار الفلاحي مع مختلف الهياكل والأجهزة الأخرى من مديريات تنفيذية، مؤسسات عمومية وتمويلية، صناديق ووكالات جماعات محلية، شركاء اقتصاديين وكل ذي صلة بموضوع الاستثمار الفلاحي خاصة في ظل الإمكانيات التي تتوفر عليها.

ومن خلال ما سبق يمكننا صياغة إشكالية هذه الورقة البحثية في التساؤل الجوهري الآتي: **ما هو واقع الاستثمار الفلاحي بولاية الشلف؟**

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي قمنا بطرح جملة من التساؤلات الفرعية نوجزها فيما يلي:

- ما هو مفهوم الاستثمار الفلاحي؟ وما هي خصائصه؟
- ما هي أهم الوكالات المدعمة للاستثمار الفلاحي؟
- ما هي المقومات الفلاحية لولاية الشلف؟
- فيما تكمن المشاكل التي يعاني منها القطاع بالولاية؟ وما هي الحلول المتخذة بهذا الشأن؟
- فرضية الدراسة:** تتوفر ولاية الشلف على مقومات فلاحية هامة ما يجعلها قطبا فلاحيا أساسيا بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:
- تحديد مفهوم الاستثمار الفلاحي وخصائصه.
- التعريف بأهم وكالات الاستثمار الفلاحي.
- التطرق للمقومات الفلاحية لولاية الشلف
- الإشارة إلى أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع بولاية الشلف والحلول المتخذة بهذا الشأن.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة من الأهمية التي يزخر بها القطاع الفلاحي باعتباره سبيل للتنويع وتحقيق التنمية الاقتصادية، لأن هذا القطاع يعتبر قطاع ما بعد المحروقات، وقد سعت العديد من دول العالم جاهدة للعمل عليه وتنميته باعتباره نقطة ارتكاز لتنمية شاملة ومستدامة.

منهج الدراسة: نظرا لخصوصية موضوع الدراسة وأهميته فقد تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل، حيث استخدمنا أداة الوصف في توضيح مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالاستثمار الفلاحي، أما أداة التحليل فقد استخدمت في تحليل مختلف الإحصائيات المتوفرة بخصوص الموضوع، وكذلك في تحليل أهم مشاكل القطاع وسبل معالجتها.

هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعياً لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤل الرئيسي ارتأينا تقسيم الدراسة إلى المحورين التاليين:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الفلاحي.
- المحور الثاني: واقع الاستثمار الفلاحي بولاية الشلف.

الدراسات السابقة:

- دراسة مرباح ياسين طه 2020 بعنوان: "القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي"، هدفت إلى دراسة مقومات القطاع الفلاحي والاستراتيجيات التنموية التي تبنتها الجزائر للنهوض بالقطاع الفلاحي خلال الفترة الممتدة من (2001-2019) ومدى مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، وتوصلت الدراسة إلى أن هذا القطاع مر بإصلاحات كثيرة ركزت على إنعاشه وتفعيله، لتحريك عجلة التنمية الزراعية، لكن رغم جهود الحكومة الجزائرية الجادة إلا أنها لم تصل للأهداف المنشودة.
- دراسة بركان زهية وآخرون 2019 بعنوان: "الاستثمار الفلاحي كدعامة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، هدفت لإبراز مدى أهمية الاستثمار في القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وذلك من خلال تسليط الضوء على حجم الاستثمارات العامة والخاصة في هذا القطاع، وخلصت الدراسة إلى أنه رغم زيادة حجم وعدد المشاريع إلا أن هذا غير كاف لتحقيق الأمن الغذائي.
- دراسة يوسف صوار وآخرون 2015 بعنوان: "السياسات العامة ودورها في التنمية المستدامة (دراسة نموذج الاستثمار في القطاع الفلاحي-الجزائر)"، هدفت لإبراز مدى مساهمة الاستثمار الفلاحي وأثره في تحقيق التنمية المستدامة والرفع من كفاءة استخدام الموارد الفلاحية مع استدامتها وكذا مساهمتها في تحقيق الأبعاد التي تصبو إليها سياسات الاستثمار الفلاحي من تحقيق الأمن الغذائي والتقليل من معدلات الفقر، وتم استخدام نماذج الانحدار والسببية لتحديد مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، من خلال الاستثمار وأثر ذلك على التنمية المستدامة. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستثمارات اتلتي أنجزتها الجزائر كان لها تأثير على بعض المتغيرات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتي تستدعي تطويرها والحفاظة عليها كمكاسب لتحقيق التنمية المستدامة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الفلاحي

يعتبر الاستثمار الفلاحي هو المحرك الأساسي لعملية التنمية الفلاحية والريفية، ويهدف إلى إشباع الحاجات المتزايدة للسكان ومع تطور القطاعات الأخرى ذلك من خلال الاستثمار في القطاع الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني.

أولاً: ماهية الاستثمار الفلاحي:

يعتبر الاستثمار الفلاحي أحد أهم أنواع الاستثمارات الحقيقية لارتباطه بتوفر المبالغ المالية وتوفر الموارد الطبيعية (التربة والمياه) والموارد البشرية ذات الارتباط بالزراعة.¹

1- مفهوم الاستثمار الفلاحي: قبل تعريف الاستثمار الفلاحي يجدر بنا إعطاء تعريف للفلاحة، والتي يقصد بها جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان.²

وبالنسبة للاستثمار الفلاحي فيعرف على أنه: "أحد أنواع الاستثمارات المنتجة، ويأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث نجد المستثمر يتخلى فيه عن رأس المال بشكله النقدي ويقوم باستبداله بأصول وبيع إنتاجية (كالأراضي...) ويقوم بإدماجها لإنتاج سلع زراعية لسد حاجيات المستهلكين، والحصول على أفضل عائد ممكن والمتمثل في الربح بالنسبة للمستثمر".³

الاستثمار الفلاحي يشمل أي عمل آخر له علاقة بالفلاحة، كإعادة المحاصيل للسوق، عوامل الإنتاج المتوفرة في الفلاحة (الأرض، العمل، رأس المال)، وتشغيلها بقصد إنتاج موارد فلاحية لسد حاجات المستهلكين، أو هو الاستغلال الأمثل للأرض الفلاحية للحصول على أعلى إنتاج مع الاحتفاظ بأعلى قدر ممكن من الخصوبة، كما يعني الاستثمار في الفلاحة التحلي عن شيء ما في الوقت الحاضر كالنقود، أو الجهد، أو الوقت، لأجل تراكم الأصول أو رأس المال الذي سيسمح لهم بزيادة إنتاجياتهم ودخلهم في المستقبل ف شراء محراث أو حوض للري أو تعلم مهارة جديدة أو زراعة الأشجار وتربية الحيوانات لبلوغ مرحلة الإنتاج جميعها ترمي إلى شكل من أشكال الاستثمار وترمي إلى زيادة إنتاجية الفلاح أو دخله.⁴

كما يعرف أيضا " بأنه تطوير الوسائل المادية للإنتاج والعمل على تحسينها ورفع كفاءتها الإنتاجية".⁵

وعليه يمكن تعريف الاستثمار الفلاحي على أنه ذلك الجهد المبذول في الفلاحة من خلال الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج وذلك من أجل إنتاج سلع وخدمات كفيفة لسد حاجيات المستهلكين وتحقيق معدلات عالية من الأرباح من خلال القيام بمشاريع تعتمد على التكنولوجيا الجديدة.

وللإستثمار الفلاحي جملة من الأهداف نذكرها كما يلي:⁶

- زيادة قدرة الإنتاج الفلاحي على إتاحة السلع الغذائية وعرضها بالسوق المحلي لإشباع حاجة المواطنين، وكذلك الحد من استيرادها.
- العمل على تنويع وتنمية الصادرات للسلع الفلاحية.
- العمل على رفع مستوى الدخل الفلاحية فضلا عن زيادة الدخل الوطني.
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على زيادة عامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض.
- تحقيق مستوى غذائي متوازن وملائم للسكان.
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيل هذه الثروة بالنسبة لأصحاب الإنتاج الفلاحي.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع الغذائية.

2- خصائص الاستثمار الفلاحي: ينفرد الاستثمار في القطاع الفلاحي بمجموعة من الخصائص التالية:⁷

- للاستثمار الفلاحي دورة مالية طويلة نسبيا إذ أن التدفق النقدي في الفلاحة يكون مرة واحدة عند بيع المحصول ولا يتيح للمستثمر إمكانية الاستفادة من العوائد عند نهاية الفترة.
- الاستثمار الفلاحي له دورة فلاحية حسب نوع المحاصيل المنتجة، حيث يستوجب الإنتاج في سنة وإراحة الأرض في سنة أخرى لاستعادة قوتها أو عن طريق زراعتها بمنتوج آخر ذو طبيعة إنتاجية مختلفة.

- يتميز الاستثمار الفلاحي بمجموعة من المخاطر تجعله يبدو أكثر صعوبة من الاستثمار في قطاعات أخرى.
- إن العملية الإنتاجية تحتاج إلى رأس مال ضخم مقارنة بالقطاعات الأخرى إذ تقدر نسبة الأرض والمباني وغيرها من المنشآت الأخرى نسبة 25% من رأس المال الفلاحي.
- إمكانية تكيف الاستثمار الفلاحي خاصة في الإنتاج النباتي وذلك نظرا لخصوبة الأرض ودرجة قابليتها وصلاحياتها للري.
- المخاطرة هي من أهم المشاكل التي تعيق القطاع الفلاحي والتي تتولد عن دخول العوامل الطبيعية كسوء المناخ والأوبئة والكوارث الطبيعية والتي ينتج عنها عدة أضرار بالقطاع الفلاحي.
- تذبذب الإنتاج الفلاحي بسبب الظروف المناخية مما قد يؤدي إلى اختلال الأسواق (العرض والطلب) والذي يؤدي بدوره إلى المضاربات في أسواق الغذاء وارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية بشكل خيالي.
- تأثر المحاصيل بالظروف المناخية وهذا قد يؤدي إلى عدم ثبات العلاقة بين مدخلات الإنتاج والناتج النهائي للعمليات الإنتاجية.
- صعوبة التنبؤ بمستقبل الاستثمار في القطاع إذ نجد أن نسبة المخاطرة في القطاع الصناعي هي أقل من خلال التنوع في مجال الاستثمارات ولكن ترتفع نسبة المخاطرة بسبب الظروف المناخية والكوارث الطبيعية.

3- متطلبات الاستثمار الفلاحي : يحتاج الاستثمار الفلاحي لعدة متطلبات من بينها:⁸

- إن توفر الأراضي الصالحة للفلاحة والعمالة عنصر أساسي للاستثمار الفلاحي وتعتمد على الثروة الحيوانية التي تحتاج اهتمام أكثر على عدة أصعدة، كإنتاج الأعلاف وتحسين السلالات وتحسينها من الأمراض مع ربطها بحاجات السوق والمجتمع الريفي المنظم.
- توفير الإمكانيات الضرورية والاستفادة منها كموارد المياه الموجودة والعمل على ترميمها.
- اختيار موقع المشروعات الفلاحية من حيث توفر البنية التحتية للاستثمار في القطاع الفلاحي وكذا الجودة الاقتصادية لجلب المستثمرين محليا وإقليميا.
- إن تحديد نوعية الإنتاج الفلاحي يعتبر من بين متطلبات الاستثمار الفلاحي فهو مرتبط بتحديد مشاريع استثمارية فلاحية حسب المناطق المناسبة لهذه البيئات وهو ما يمكن من خلق توازن بين الأقاليم في القطر الواحد.
- استخدام التقنية مهمة في الاستثمار الفلاحي وذلك لمواكبة التطور المتسارع في إنتاج التقنية على المستوى العالمي ويتضمن مفهوم التقنية مدخلات الإنتاج من بذور محسنة ومخصبات الأرض ومبيدات الحشرات وجدول زمني للفلاحة والحصاد بالإضافة إلى الآليات والمعدات التي تمكن من تحضير التربة في الوقت المناسب.
- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض كتوفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات عن ظروف الفلاحين كتقديم القروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين وتسهيل مصادر الحصول عليها.
- خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتخفيض تكاليف النقل، التخزين وإلغاء الاحتكار وهذا كله لرفع الإنتاجية الفلاحية والعمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية.

ثانيا: الوكالات المدعمة للاستثمار الفلاحي:

تم إنشاء العديد من الأجهزة التي تعمل على تسيير وتنظيم مختلف النشاطات الاستثمارية، ومن بين هذه الأجهزة نجد الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار ممثلة في الشباك الوحيد اللامركزي التابع للوكالة على المستوى المحلي وكذا لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار وأيضا توجد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI": شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات المكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع التغيرات في الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000، ثم أصبحت تسمى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المنشأة بموجب الأمر 03-01 مؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار المعدل والمتمم بالأمر 08-06 الصادر في 15 جويلية 2006، وهي مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.⁹ ولها عدة مهام كلها تصب في تقديم التسهيلات اللازمة لأصحاب المشاريع الجديدة.

وقد قامت الوكالة الوطنية للاستثمار بالاعتماد على عدة إجراءات تسمح بتحفيز الاستثمارات في قطاع الفلاحة كما يلي:¹⁰

- دعم تنمية إنتاج الحليب، اللحوم (لحوم الأغنام، الماعز، الدواجن، الخيل، والإبل)
 - تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (الزيتون، التمر، منتجات الأشجار المثمرة).
 - تعفى البذور الموجهة لإنتاج المواد الزراعية- الغذائية، من الرسوم الجمركية عند الإستيراد.
 - إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الإيجارية بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة.
 - تعفى الحصائدات المصنعة في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة.
 - الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة والجرارات المستعملة دون سواها، وكذا المركبات الأخرى غير الخاضعة للتسجيل.
 - تطبيق معدل تخفيض قدره 7 % من الرسم على القيمة المضافة على المواد الأولية، المواد التي تدخل في صناعة المواد الغذائية للتغذية الحيوانية للدواجن كذلك لحم الدجاج والبيض للإستهلاك.
- وقد تم إنشاء الشباك الوحيد غير المركزي وهو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" على مستوى الولاية، ويتمثل دوره في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس مؤسسة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية لهذا الغرض ومثلوا الإدارات والهيئات المكونة له مكلفين بإصدار مباشرة على مستواهم كل الوثائق المطلوبة وتقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار. ويكلفون زيادة على ذلك بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإدارتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يلاقيها المستثمرين.

2- لجنة المساعدة على تحديد موقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار "CALPIREF": أنشئت هذه اللجنة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (10-20)، هذا الأخير هو النص التنظيمي الحالي¹¹ المتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار وتشكيلتها وسيرها، يتولى تسيير أمانة اللجنة المدير المكلف بالصناعة وترقية الاستثمارات تحت سلطة الولاية، وتشكل اللجنة

من الوالي أو مثله رئيسا ورؤساء المجالس الشعبية البلدية بجدول أعمال الاجتماع، وبالتالي تكون الجماعات المحلية لها تمثيل ودور ضمن أعمال هذه اللجنة.

تمارس مهامها على مستوى الولاية وذلك باقتراح منح الامتياز عن طريق المزداد العلني على الأراضي المحددة لإنجاز المشاريع الاستثمارية وكذا تحديد إستراتيجية الاستثمار على مستوى الولاية، مساعدة المستثمرين في تحديد موقع الأراضي التي سيتم إقامة المشاريع الاستثمارية عليها، اقتراح إنشاء مناطق صناعية جديدة وكذا مناطق نشاطات على الحكومة، متابعة إقامة وإنجاز المشاريع الاستثمارية وتقييمها وضع المعلومات المتعلقة بتوفير العقارات الموجهة للاستثمار تحت تصرف المستثمرين بواسطة كل وسائل الاتصال، وكذا مرافقة جميع المبادرات المتعلقة بالترقية العقارية العمومية أو الخاصة تكون مهيأة ومجهزة وموجهة لاستقبال الاستثمارات المدعمة من قبل اللجنة.

3- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "ANSEJ": هي هيئة عمومية أنشئت عام 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08/09/1996¹²، مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة إنشاء المؤسسات، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات. يضمن الجهاز عملية المرافقة خلال مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها يعني بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار. بلغت عدد المشاريع الفلاحية الممولة من طرف الوكالة 16380 مشروع، وبلغ الري ب 428 مشروع، وقد تمثلت أهم هذه النشاطات الفلاحية في مزارع الحمضيات، تربية الديوك الرومية، زراعة الأشجار المثمرة، تربية الأبقار، الزراعة الصناعية للطماطم، تربية النحل، تسمين الأغنام، زراعة الزيتون.

ثالثا: سياسة الدعم للاستثمار الفلاحي:

هي مجموعة من البرامج التي تنتهجها الحكومة لتوفير السلع والخدمات، كما أنها أحد الأدوات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للحكومة لضمان مستوى معيشي لفئات اجتماعية ذات الدخل المحدود. ويشكل الدعم آلية مهمة لمساعدة أصحاب الدخل المنخفضة من عمال وموظفين وأرباب معاشات أو بصفة عامة الفقراء على تحمل ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات.

1- إجراءات الدعم للاستثمار الفلاحي:

● **العقار الفلاحي:** في إطار برنامج الحكومة الرامي إلى تحقيق نموذج تنموي جديد وواعد يجعل من القطاع الفلاحي القلب النابض لسياستنا الاقتصادية ويكون بمثابة مشاريع مستقبل الأجيال المقبلة وجعله بديلا للمحروقات من أجل خلق ثروات لما بعد البترول ومضاعفة فرص الشغل وروح الابتكار والمبادرة، ساهمت مختلف سياسات الدولة المنتهجة في إرساء تطوير الاستثمار الفلاحي وتشجيع حاملي المشاريع وذلك من أجل وضع العقار الفلاحي تحت تصرفهم لإنجاز مشاريعهم من خلال تسهيل الحصول على الأراضي عن طريق تطبيق مبدأ اللامركزية على الإجراءات الإدارية قدر الإمكان إضافة إلى التكفل بالدراسات على مستوى محيطات استصلاح الأراضي.

• **المصالح البيطرية:** وتمثل مهامها في إعداد ومتابعة ومراقبة وتقييم التشريعات والقوانين المتعلقة بالصحة والأمراض الحيوانية، إضافة إلى تحديد سياسات المرافقة والدعم وتنفيذها لتطوير الصحة الحيوانية وحمايتها بالتعاون مع المنظمات الوطنية والدولية المتخصصة في المجال البيطري.

• **الإرشاد الفلاحي:** لقد اهتم الإرشاد الفلاحي بإيجاد حلول لمشاكل التنمية الاقتصادية للفلاحين بانتهاج المقاربات الملائمة وذلك بتركيز الجهود على تحديد السياسة الوطنية للإرشاد والدعم الاستشاري بالتشاور مع مؤسسات البحوث الإنمائية والمنظمات المهنية والمتعاملين في هذا القطاع وتهيئة المهارات اللازمة لاحتياجات أجهزة الإرشاد والتنشيط في المناطق الريفية. إضافة إلى تطبيق النشاطات من طرف المستخدمين المكلفين بالإرشاد بغرض دعم التوجهات والبرامج ذات الأولوية في مجال التنمية الفلاحية والريفية.

2- القروض الفلاحية الاستثمارية:

• **القرض الموسمي (الرفيق):** موجه للفلاحين والمستثمرين وهذا حسب قانون التوجيه الفلاحي 2008، الفلاحين والمربين سواء بشكل فردي أو منظم في تعاونيات أو مجموعات أو جمعيات أو اتحادات أو وحدات فلاحية أو مخزنون للمنتوجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع¹³، في مجال اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، الشتلات، الأسمدة، المبيدات). ومن خصائصه أن المستفيد من القرض الرفيق لا يسدد الفائدة لمدة سنتين ويفقد الاستفادة من قرض آخر.

• **القرض الفدرالي:** هو موجه للمتعاملين الاقتصاديين، المؤسسات الاقتصادية والتعاونيات والمجموعات المشاركة في الأنشطة التالية: تحويل الطماطم الصناعية، إنتاج الحليب، إنتاج الحبوب، إنتاج بذور البطاطس، وحدات تصنيع العجائن (المعكرونة، الكسكسي، تغليف وتصدير التمور، إنتاج زيوت المائدة وزيت الزيتون، إنتاج العسل، إنتاج منتجات محلية).

• **القرض الاستثماري (قرض التحدي):** هذا النوع من القروض البنكية الاستثمارية عوض البرنامج الوطني لتطوير الفلاحة¹⁴، موجه للفلاحين وكذا التعاونيات والمزارع النموذجية والمؤسسات الاقتصادية أو هو قرض استثماري محسن يمنح من قبل بنك البدر في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية غير المستغلة التابعة للمتعاملين الخواص. يتم تغطية الفوائد المترتبة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

3- شروط الاستفادة من الدعم الفلاحي:

الاستفادة من حساب التخصيص الخاص رقم 149-302 تحت عنوان صندوق التنمية الريفية وتطوير الاستثمار الفلاحي وكيفية دفع الإعانات بعنوان تطوير الري الفلاحي وترقية اقتصاد الماء، وحسب نص القرار الوزاري فإنه يؤهل الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية للفلاحين أو المربين بصفة فردية أو المنظمين في تعاونيات وجمعيات أو تجمعات المصالح المشتركة وكذا المؤسسات الاقتصادية التي تتدخل في نشاطات الإنتاج الفلاحي والمزارع النموذجية.

وجاء أيضا في القرار أن الدعم المتعلق بنشاط السقي الفلاحي يتوزع حسب الاستعمال الفردي والجماعي وتبلغ قيمة الدعم من طرف الصندوق بين 40 إلى 50% من المبلغ الموجود في الفاتورة في حين يبلغ الدعم في ولايات الجنوب نسبة 60 %، أما شروط التأهيل

للاستفادة من الدعم حسب محتويات الدعم المحددة حسب المادة 3 من المقرر الوزاري التي تخص عمليات حشد مياه السقي، اقتناء وتركيب تجهيزات ضخ مياه السقي، وإنجاز أحواض مائية، عتاد السقي بالتقطير المقتصد للمياه ويشترط في منح الدعم الحصول على مقرر منح الدعم ال خاص بكل عملية ويجب التقيد في إنجاز العمليات بالشروط والمواصفات التقنية المعمول بها والمحددة في شروط التأهيل وكذا العمل بدفتر المواصفات التقنية وأجهزة السقي المعدة من طرف المعهد الوطني للأراضي والسقي وصرف المياه.

ويجب أن يوقع المستفيد من الدعم مع موردي الخدمات الذي يختاره، مع تحديد العلاقة التعاقدية التي تلزمها سواء ما تعلق بطبيعة العملية "موضوع الإنجاز أو الشروط ومدة الإنجاز والكلفة" زيادة على الضمانات اللازمة مرفقة بالشهادات التي تثبت ذلك والمواصفات العلمية والتقنية التي يتم العمل بها لإنجاز العملية. ويتوجب على المستفيد من الدعم التوقيع والمصادقة على دفتر شروط منح الدعم المالي الذي يربطه بالإدارة الفلاحية كما أن المصادقة على طلب الدعم تشترط تحقق مدير المصالح الفلاحية للولاية من توفر الموارد المالية الممنوحة لبرنامج اقتصاد الماء، ولا يسمح بأي تجاوز للمبالغ الممنوحة إلا بترخيص مبرر قانونيا ومصادق عليه من طرف مدير التنمية الفلاحية والريفية.

المحور الثاني: واقع الاستثمار الفلاحي بولاية الشلف

تعتبر ولاية الشلف من الولايات الرائدة في مجال الزراعة، وهي ولاية فلاحية بامتياز لما تتوفر عليه من موارد طبيعية ومادية تساعد على النشاط الزراعي. فمن حيث تنوع الاستثمار بمختلف مجالاته نجد أن ولاية الشلف تتوفر على إمكانيات طبيعية سمحت لها بإطلاق كل أنواع الزراعات والصناعات الغذائية.

أولاً: المقومات الفلاحية لولاية الشلف:

ولاية الشلف من الولايات الساحلية المتميزة بموقعها الجغرافي الهام، فهي تشكل همزة وصل بين المناطق الشرقية والغربية للبلاد، فهي تتربع على مساحة تقدر بـ 4791 كم² كما أنها تتوفر على بنى تحتية جد معتبرة (مطار، ميناء عبور، الطريق السيار شرق-غرب، خط للسكك الحديدية..... الخ)، وهذا ما يؤهلها للعب دور استراتيجي في الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية.

1- الخصائص الفلاحية للولاية: تتميز ولاية الشلف بالطابع الفلاحي مما يعطي لها مكانة هامة ويجعلها قطبا مهما في الاقتصاد الوطني لأنها هي المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لغالبية سكان الولاية. بحيث تبلغ المساحة الفلاحية الكلية للولاية 327515 هكتار منها 203230 هكتار صالحة للزراعة (39131 هكتار أملاك للدولة و160169 هكتار أملاك للخواص)، وهي مقسمة على عدة أنواع من المستثمرات أين الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1): توزيع الأراضي الزراعية بولاية الشلف

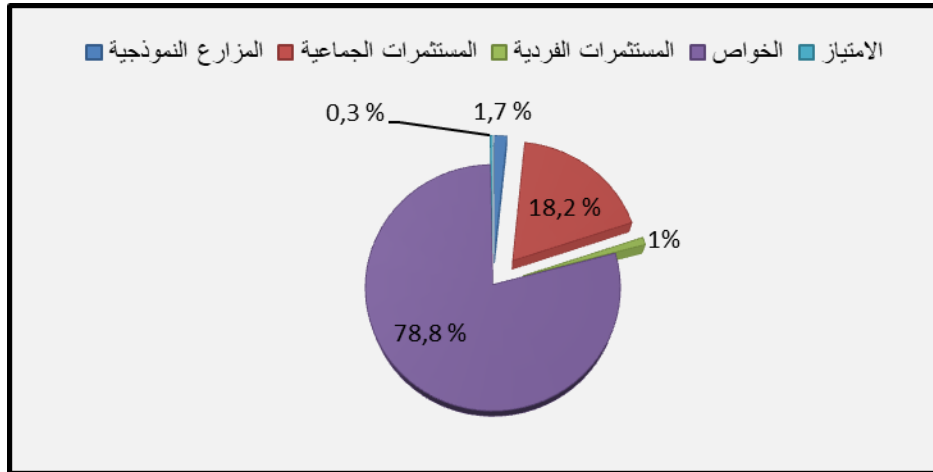
النسبة %	المساحة (هكتار)	العدد	نوع المستثمرة
1,62	3297	07	المزارع النموذجية
18,27	37137	756	المستثمرات الجماعية
0,98	1994	232	المستثمرات الفردية
78,82	160169	30168	الخواص
0,31	633	257	الامتياز
%100	203230	31420	المجموع عبر الولاية

المصدر: واقع الاستثمار الفلاحي بولاية الشلف، خلية الاعلام والاتصال 2017، تاريخ الاطلاع: 2021/09/12

<http://www.wilaya-chlef.dz/pdf/investis/agronomie.pdf>

كما يمكن توضيح ذلك من خلال الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم (1): نسب توزيع الأراضي الزراعية بولاية الشلف / الوحدة: %



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (1)

أما المساحات المسقية فتقدر بـ 21831 هكتار أي 10.74% من المساحة الصالحة. وتتوفر الولاية أيضا على سدين بسعة مقدرة 360 مليون م³ وكذلك 1002 بئر عميق و 1915 بئر عادي من شأنها إخراج ما يقارب 20 مليون م³.

والمساحة الزراعية المستعملة تشمل أربعة (04) مناطق:

- **منطقة السهول:** مساحة هذه المنطقة تشمل 27500 هـ، أي 13,5% من المساحة الزراعية المستعملة وهي مخصصة للحبوب، الأعلاف، الخضار، الفواكه، الحمضيات والتربية الحيوانية.

- **منطقة الهضاب:** معظم أجزاء الهضاب تشمل حوالي 157401 هكتار، أي (77,45 %) من مساحة الزراعية المستعملة وهذه مخصصة لغرس الأشجار.
 - **منطقة الساحل:** وتشمل 1,35% من مجمل مساحة الزراعية المستعملة وتتميز بغرس الخضر (خاصة البيوت المحمية) وتربية الدواجن.
 - **منطقة الجبال:** هذه المنطقة تحتوي على قدرات إنتاجية عالية وتتميز بغرس الأشجار بكل أصنافها وكذا تربية الدواجن الصغيرة وهنا يكمن النشاط الرئيسي في هذه المنطقة.
- 2- الإنتاج الفلاحي:** الإنتاج الزراعي بالولاية متنوع ويشمل مختلف الزراعات كالحبوب، الحبوب الجافة، الأعلاف، الخضروات على رأسها البطاطا التي تأخذ حيزا أكبر من المساحة المغروسة، كذلك الأشجار المثمرة بمختلف أصنافها وعلى رأسها الحمضيات ويليها الزيتون والجدول التالي وكذا الشكل يوضحان أهم المنتوجات الفلاحية لولاية الشلف:

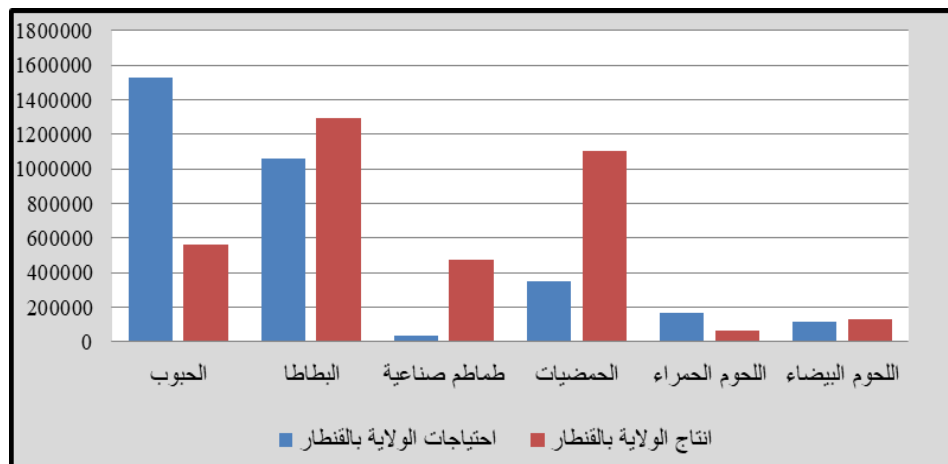
الجدول رقم (2): المنتوجات الفلاحية بولاية الشلف (جانفي 2017)

الشعبة	احتياجات الولاية (قنطار)	إنتاج الولاية (قنطار)	نسبة التغطي (%)
الحبوب	1 530 204	562 000	37
البطاطا	1 059 372	1 295 530	122
طماطم صناعية	35 213	475 650	1351
الحمضيات	353 124	1 104 440	313
اللحوم الحمراء	164 791	61 274	37
اللحوم البيضاء	117 708	127 697	108
الحليب (التر)	164 971 200	62 230 000	38

المصدر: واقع الاستثمار الفلاحي بولاية الشلف، خلية الاعلام والاتصال 2017، تاريخ الاطلاع: 2021/09/12

<http://www.wilaya-chlef.dz/pdf/investis/agronomie.pdf>

الشكل رقم (2): احتياجات وإنتاج أهم المنتوجات الفلاحية بولاية الشلف (جانفي 2017) / الوحدة: قنطار



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (2)

وهذه الأرقام قابلة للارتفاع وذلك بالاستغلال الأمثل للمساحات الفلاحية الممنوحة وبمضاعفة المساحات المزروعة وكذلك بتكثيف الإنتاج وتطوير الصناعات التحويلية. في إطار عملية الاستصلاح الفلاحي، وبالرغم من مجهودات الدولة لتسوية عقود الفلاحين المستفيدين من الأراضي الخاصة للدولة وكذلك عملية الدعم الفلاحي، وبالرغم من النتائج المتوصل إليها، إلا أن العديد من الأراضي الفلاحية لا يتم استصلاحها أو مستغلة بطريقة تقليدية، ولهذا فإن كل المجهودات مبذولة حاليا من أجل استرجاعها وإعادة توزيعها على المستثمرين أو حث المستفيدين على القيام بعملية الشراكة مع متعاملين اقتصاديين (التعليمة رقم 439 مؤرخة في 2016/04/04 للمديرية العامة للأراضي الفلاحية ONTA).¹⁵

3- الإنتاج الحيواني (الثروة الحيوانية): تربية الحيوانات في ولاية الشلف متنوعة وتشتمل أساسا في تربية الأبقار، الغنم والمعز، وصل عددها الإجمالي سنة 2017 حوالي 397500 رأسا، الجدول والشكل المواليان يوضحان التعداد الحيواني للولاية:

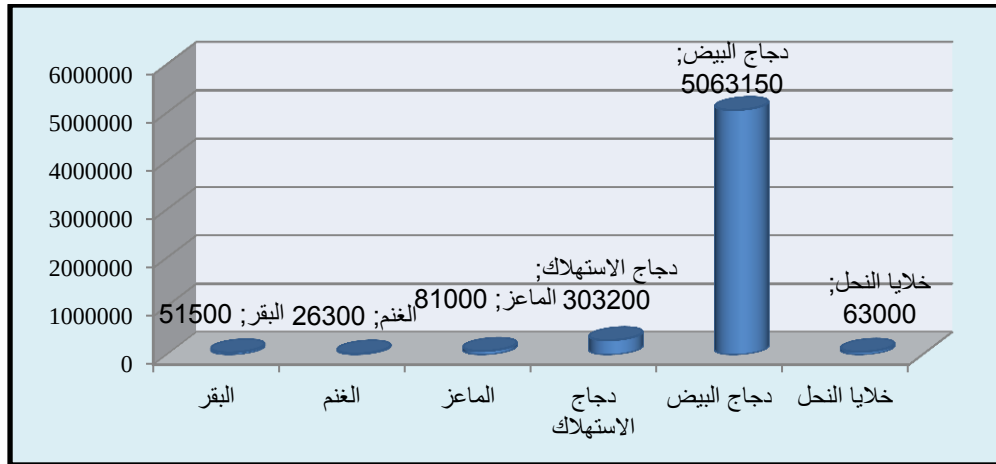
الجدول رقم (3): التعداد الحيواني بولاية الشلف (جانفي 2017)

التعيين	البقر	الغنم	الماعز	دجاج الاستهلاك	دجاج البيض	خلايا النحل
العدد	51500 منها الحلوب 26300	26300 منها الشاة 129850	81000 منها العنزات 50000	303200	5063150	63000

المصدر: واقع الاستثمار الفلاحي بولاية الشلف، خلية الاعلام والاتصال 2017، تاريخ الاطلاع: 2021/09/12

<http://www.wilaya-chlef.dz/pdf/investis/agronomie.pdf>

الشكل رقم (3): التعداد الحيواني بولاية الشلف (جانفي 2017)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (3).

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الأبقار هو في حدود 51500 رأسا (منها الأبقار الحلوب بـ 26300 رأسا) أي بنسبة 13 % بالنسبة للعدد الإجمالي وتقع أساسا ببلديات الشلف، بوقادير، أم الدروع، تلغصة، أبو الحسن، تاجنة، عين مران، الأبيض

مراجعة، مصدق، أولاد فارس والزبوجة. كما أن عدد الغنم يقدر بـ 265000 رأس (منها 129850 شاة) يمثل 67 % من العدد الإجمالي، يوجد في كافة الولاية ويتمركز خاصة في بلدية الشلف، أم الدروع، سنحاس، بني راشد، الأبيض بحاجة وبوقادير. وعدد المعز يقدر بـ 81000 رأس منها 50000 عنزة (20 %) من العدد الإجمالي وتتواجد خصوصا ببلديات: أبو الحسن، أولاد بن عبد القادر، بني حواء، الحجاج ومصدق. أما في ميدان تربية الدواجن ولاية الشلف تملك قدرة إنتاجية تقدر بـ 303200 من الدجاج المخصص للإستهلاك و 5063150 دجاجة لإنتاج البيض.

ثانيا: جهود السلطات المحلية في النهوض بالقطاع الفلاحي:

عملت السلطات المحلية ولا زالت تعمل على تشجيع الاستثمار الفلاحي بالولاية لغرض النهوض به وتحقيق الاكتفاء المحلي والوطني، خاصة في ظل الإمكانيات الفلاحية التي تزخر بها الولاية والتي تم الإشارة إليها سابقا.

1- الاستثمارات الفلاحية المدعومة: تمّ تدعيم العديد من الاستثمارات الفلاحية عن طريق الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA)، إن مختلف برامج الدعم الفلاحي التي أقرتها الدولة عملت على خلق وحدات إنتاجية متجانسة تتوفر على المقاييس الحديثة الموجهة للإنتاج الفلاحي كتجهيزات الري المقتصدة للمياه المكننة، رفع قدرات التخزين و ضبط و تشجيع الإنتاج. والجدول التالي يوضح أهم الأرقام في هذا المجال لسنة 2020.

الجدول رقم (4): برامج الدعم عن طريق الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) 2020.

نوع المشروع ورقم المقرر	عدد المشاريع المنجزة	المبلغ المحقق (دج)
برنامج الاستثمار الفلاحي المقرر رقم 414	119	208 288 999
برنامج ترقية أنظمة السقي المقتصدة للماء المقرر رقم 943	16	4 637 636
برنامج التجهيز بالعتاد الفلاحي محليا المقرر رقم 077	46	70 734 998
برنامج تجديد الحاصدات المقرر رقم 078	02	11 951 760
برنامج تطوير شعبة الأعلاف المقرر رقم 328	02	2 367 327
برنامج الاستثمار الريفي: النحل	2298 خلية	27 82 000
غرس الأشجار	1617 هكتار	33 197 000
الاستثمار عن طريق قرض التحدي	57	3 725 347 812

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية الشلف.

إنّ عدد المشاريع المنجزة في إطار المرافقة عن طريق الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) خلال 2020 قدرت بـ 241 مشروع بقيمة مالية قدرها 359 059 720 دج، منها 119 مشروع في الاستصلاح الفلاحي و 10 مشاريع في اقتصاد المياه وتوسيع المساحات المسقية، و 46 مشروع لاقتناء وتحديد العتاد الفلاحي ومشروعين لتطوير شعبة الأعلاف، كما تمّ تقديم منح للضبط وتشجيع الإنتاج الفلاحي في شعبة الحبوب والبقول الجافة وإنتاج وجمع وتحويل الحليب بمبلغ يقدر بـ 250 682 63 دج.

هذه العملية مكنت من خلق 14480 منصب شغل مع رفع قدرات الإنتاج، وتوسيع المساحات المسقية وترقية المكننة، ورفع قدرات التخزين للوحدات المنتجات.

2- المنح الفلاحية لسنة 2020: توجه السلطات المختصة مجموعة من المنح للمستثمرين في المجال الفلاحي، وهذا من أجل تشجيعهم من أجل الاستثمار في هذه الشعب كمنحة تكثيف بذور الحبوب، منحة جمع البقول الجافة، منحة تكثيف بذور البقول الجافة إضافة إلى منحة إنتاج، جمع وتحويل الحليب. والجدول التالي يوضح أهم هذه المنح والمبالغ المحققة:

الجدول رقم (5): المنح الفلاحية بالولاية لسنة 2020.

المبلغ المحقق (دج)	الكمية المحققة	طبيعة المنحة
27 297 300	36 606	منحة تكثيف بذور الحبوب (قنطار)
16 075 708	5 824 78	منحة جمع البقول الجافة (قنطار)
2 643 500	1 588 00	منحة تكثيف بذور البقول الجافة (قنطار)
250 682 631	2 9 95 953 1	منحة إنتاج جمع و تحويل الحليب (لتر)

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية الشلف.

ثالثا: الإنتاج النباتي بولاية الشلف خلال الفترة (2016-2020) والمشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي:

لقد عرف الإنتاج النباتي في الولاية تطورا ملحوظا يختلف حسب المادة المنتجة وذلك من خلال جملة من الجهود وبرامج الدعم التي قدمتها الولاية للفلاحين بالإضافة إلى عوامل أخرى، إلا أن القطاع لم يسلم من بعض المشاكل التي تعرقل الزيادة في الإنتاج بشكل كبير والتي تسعى من خلالها مديرية الفلاحة لولاية الشلف لوضع خطة مستقبلية لإيجاد حلول ومواجهة هذه المشاكل.

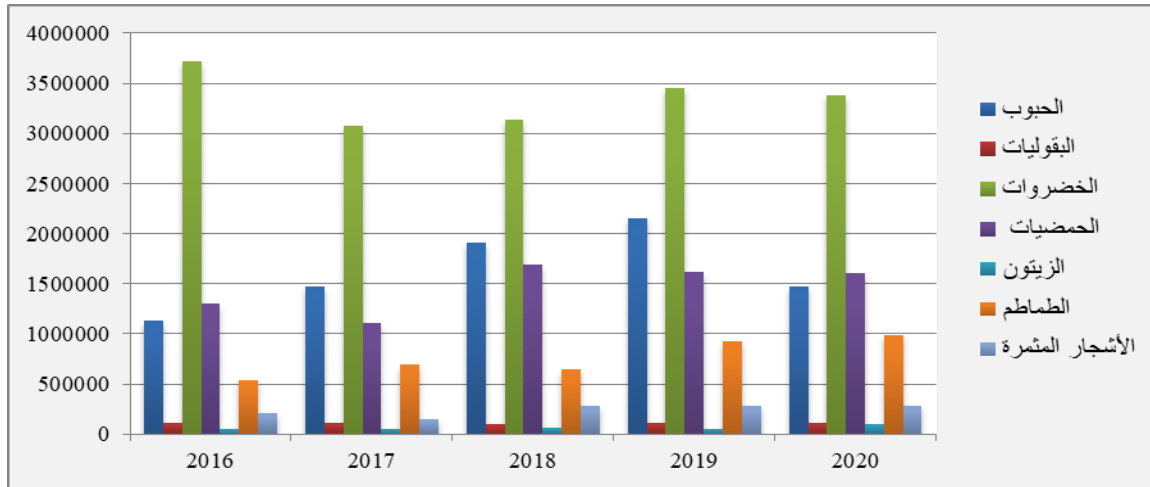
1- تطور الإنتاج النباتي بولاية الشلف: يمكن معرفة وضعية الإنتاج النباتي في ولاية الشلف من خلال متابعة تطور الكميات المنتجة من المنتجات النباتية، حيث الجدول الموالي يوضح ذلك خلال الفترة (2016- 2020) وكذا الشكل الموالي.

الجدول رقم (6): تطور الإنتاج النباتي بولاية الشلف خلال الفترة (2016- 2020)/ الوحدة: قنطار

الانتاج	السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
إنتاج الحبوب		1135490	1467908	1909566	2157295	1467874
إنتاج البقوليات		114320	117185	106429	113291	117954
إنتاج الخضروات		3715960	3079183	3133561	3450608	3376690
إنتاج الحمضيات		1303150	1109490	1692017	1620180	1604915
إنتاج الزيتون		47460	46954	59116	51891	104450
إنتاج الطماطم		533750	690400	652200	931700	990000
إنتاج الأشجار المثمرة		213960	144581	277820	279345	282730

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية الشلف.

الشكل رقم (4): تطور الإنتاج النباتي بولاية الشلف خلال الفترة (2016-2020) / الوحدة قنطار



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم(6)

• **تطور إنتاج الحبوب:** خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى 2020، بلغ أعلى كمية سنة 2019 والتي قدرت بـ 2157295 قنطار لتحتل ولاية الشلف المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج الحبوب، ويعود هذا الارتفاع إلى انتظام تساقط الأمطار، وكذا توفير كميات معتبرة من البذور والتي تم توزيعها بصفة متساوية ومنتظمة لجميع مزارعي الولاية إضافة لمنح الدعم المقدمة لهم، لكنه شهد انخفاضا ملحوظا في سنة 2020، حيث بلغ 1467874 قنطار وسبب هذا الانخفاض ناتج عن العوامل الاستثنائية التي عرفها المناخ خاصة الشح في كمية الأمطار، وكذلك العوامل الصحية (كوفيد 19).

• **تطور إنتاج البقوليات:** بالنسبة للبقوليات نلاحظ ارتفاع قيمة الإنتاج من 114320 قنطار سنة 2016 إلى 117185 قنطار خلال سنة 2017، ثم انخفضت قيمة الإنتاج إلى 106429 قنطار سنة 2018 وذلك راجع لظاهرة الجفاف في ولاية الشلف وحدوث خسائر في الإنتاج خاصة في مادة العدس إضافة إلى سقوط الأمطار الطوفانية خلال شهري ماي وجوان 2018، ثم شهدنا ارتفاع في قيمة الإنتاج ليصل إلى 117954 قنطار سنة 2020 وذلك راجع إلى تشجيعات الدولة الممنوحة للفلاحين للتقليص من الأراضي البور عن طريق منحة التكتيف والسعر المحفز على إنتاج البقول الجافة على حساب منتجات زراعية أخرى، إضافة إلى استعمال الأصناف ذات المردود المرتفع.

• **تطور إنتاج الخضراوات:** بحيث قدرت قيمة إنتاج الخضراوات سنة 2016 بـ 3715960 قنطار ثم انخفضت سنة 2017 إلى 3079183 قنطار بعدها ارتفعت قيمة الإنتاج سنة 2018 و 2019 إلى 3133561 قنطار و 3450608 قنطار على التوالي ورجع سبب هذا الارتفاع إلى التشجيعات المالية المقدمة من طرف الدولة عن طريق صناديق التنمية الفلاحية. ثم شهدنا انخفاضا طفيفا في قيمة الإنتاج سنة 2020 بسبب الجفاف وجائحة الكورونا.

• **تطور إنتاج الزيتون:** كان هناك ارتفاع نسبي في قيمة إنتاج الزيتون خلال الفترة (2016-2018)، حيث كانت كمية الإنتاج تقدر بـ 47460 قنطار سنة 2016 لتصل 59116 قنطار سنة 2018، أي ارتفع الإنتاج خلال هذه الفترة بمقدار 11656 قنطار ومن ثم شهدت الولاية انخفاض في قيمة الإنتاج سنة 2019 حيث قدرت الكمية بـ 51891 قنطار وذلك بسبب عدم الانتظام في تساقط الأمطار بالإضافة إلى ظاهرة الجفاف، ثم شهد إنتاج الزيتون ارتفاعا قياسيا سنة 2020 بزيادة قدرها 52559 قنطار، أي بنسبة تفوق 100% مقارنة بسنة 2019 ليصل إلى مقدار 104450 قنطار وهذا راجع إلى برامج الدعم المقدمة للفلاحين من طرف الدولة.

• **تطور إنتاج الحمضيات والأشجار المثمرة:** إذا ما تتبعنا تطور إنتاج الحمضيات والأشجار المثمرة خلال الفترة (2016-2020)، نلاحظ ارتفاع في إنتاج الأشجار المثمرة خاصة بداية من سنة 2017 أين كانت كمية الإنتاج تقدر بـ 144581 قنطار لتصل 282730 قنطار سنة 2020 وهذا راجع إلى عملية استخلاف للبساتين المسنة بأخرى جديدة ذات كثافة عالية تؤثر إيجابا على المنتج، إضافة إلى تطوير شبكة الري. ويمثل حجم إنتاج الحمضيات نسبة 85 % من الإنتاج الإجمالي للأشجار المثمرة، حيث تعرف شعبة الأشجار المثمرة تطورا ملحوظا نظرا لإدخال بعض الأصناف ذات المردود المرتفع و الجودة العالية.

• **تطور إنتاج الطماطم المصنعة:** من خلال تتبع تطور إنتاج الطماطم المصنعة خلال الفترة (2016-2020)، نلاحظ ارتفاع في قيمة إنتاج الطماطم المصنعة خلال سنتي 2016-2017 من 533750 قنطار سنة 2016 إلى 690400 قنطار سنة 2017، ثم انخفضت سنة 2018 إلى 652200 قنطار وذلك بسبب ظاهرة الجفاف وعدم الانتظام في تساقط الأمطار. ثم شهدت ارتفاع في قيمة الإنتاج من سنة 2018 إلى سنة 2020 وذلك بسبب برامج الدعم المقدمة من طرف الدولة للفلاحين.

2- المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي بولاية الشلف: هناك العديد من المشاكل والتي تتمثل فيما يلي:

- مشكل رفض تخصيص أراضي مملوكة للدولة في المناطق غير المقسمة عقبة في إدارة المزارع.
- مشكلة تجزئة الأراضي الزراعية في القطاع الخاص.
- الاعتماد على الأراضي الزراعية فيما يخص المناطق العمرانية (البناء الغير قانوني).
- البطء في بناء شبكات الري الجديدة.
- اهتراء الشبكة المتواجدة داخل المحيط المسقي لسهل الشلف الأوسط.
- تعليق الترخيص لحفر الآبار حتى سنة 2015، حفاظا على المياه الجوفية (المنطقة الحمراء).
- غياب حملات المصلحة الوطنية.
- عودة الإصابة بالديدان البيضاء في قطاع الأراضي المخصصة للحبوب.
- عدم وجود فحص منهجي لمرض البروسيلا والسل في الأبقار والماعز.
- عدم وجود دعم فيما يخص شراء النباتات.
- عدم وجود دعم لقطاع تخزين المنتجات الفلاحية.

3- الحلول المتخذة لمواجهة هذه المشاكل: من أجل إعطاء نجاعة حقيقية لقطاع الفلاحة في الولاية وكذا إنعاشه والنهوض

- بالاستثمار لغرض الرفع من القدرات الإنتاجية، تم الشروع في التجسيد ميدانيا لبعض الإجراءات لتوسيع المساحة المسقية نذكر منها:
- تنفيذ القرار الوزاري المشترك رقم 471 المؤرخ في 2020/09/30 المتعلق بمنح تراخيص لحفر الآبار الفلاحية مع إعطاء كل التسهيلات الإدارية للفلاح.
- الشروع في إعادة تهيئة شبكة السقي على مساحة 2790 هكتار كمشتر أول، حيث يعتبر هذا الإنجاز مؤشرا إيجابيا للرفع من قدرات الإنتاج لبعض المحاصيل منها: الحبوب، الخضروات، خاصة البطاطا، الأعلاف والأشجار المثمرة منها الحمضيات في انتظار إنجاز ما تبقى من الشطر الثاني للوصول إلى تغطية 5000 هكتار.

- يمكن إعادة بعث القدرات الإنتاجية لمساحات فلاحية ضمن محطات قابلة للسقي متواجدة على مستوى بلديات: سنجاس وحرشون (3000 هكتار في طور الدراسة)، الصبحة (725 هكتار)، أولاد بن عبد القادر (350 هكتار)، بوقادير (1028 هكتار)، الزبوجة وبريرة (800 هكتار) بمساحة إجمالية تفوق 5000 هكتار.
- استغلال مياه الصرف الصحي المعالجة على مستوى محطة التصفية بحجم 12000 م³/اليوم لسقي 500 هكتار.
- إنشاء نظام دعم المزارع (النباتات، الحمضيات والكروم).
- تشجيع وسائل التخزين البارد للإنتاج الزراعي.
- استعادة الأراضي غير المشغولة لإعادة تخصيصها لمربي المشاريع الاستثمارية.
- الحفاظ على الأراضي الزراعية تطبيقا للمادة 19 من الدستور.
- تشجيع الاستثمار في الأراضي الزراعية الخاصة وغير المقسمة.
- تحديد أسعار خاصة للطاقة الكهربائية والكهرومائية الصغيرة والمتوسطة.
- مد دعم الري لفرق الآبار وأنابيب الإمداد وأحواض التخزين الفردية والجماعية.
- تفعيل برامج إعادة تأهيل الأنابيب المعيبة.
- تعزيز طرق الفرز لفائدة فحص الصحة النباتية للحد من استخدام المبيدات والآفات.
- التفكير في إجراءات الصرف الصحي للماشية والماعز لخفض مرض البروسيلا والسل.
- المكافآت والتخفيض السريع للمريين والأطباء البيطريين.
- إعادة تأهيل حملات مكافحة الأوبئة الزراعية.

خاتمة:

من خلال ما سبق اتضح لنا أنّ ولاية الشلف تعتبر ولاية فلاحية بامتياز، فهي تمتلك مقومات وإمكانات معتبرة في الجانب الفلاحي ولها القدرة على الاستثمار الفلاحي بما يؤهلها لاحتلال المراتب الأولى في الإنتاج الفلاحي بالأخص في الشق النباتي ما يتضمنه من إنتاج للخضروات والحمضيات، فالاستثمار الفلاحي بالولاية يعرف حركية تعزز مسعى الإكتفاء الذاتي الذي تراهن عليه الجزائر، والذي تتطلع من خلاله لتنويع الاقتصاد وتقليص التبعية للمحروقات ومن ثم تجاوز تداعيات تراجع أسعار النفط. وهذا نظرا لحجم الإنجازات والمشاريع التي استفادت منها الولاية في هذا المجال ألا وهو المجال الفلاحي والذي تحرص على متابعة تجسيدها السلطات المحلية.

النتائج: تم التوصل الى أهم النتائج التالية:

- تزخر ولاية الشلف على مقومات فلاحية هائلة، يبقى فقط التوجه إلى تفعيل الاستثمار الفلاحي وتطوير أساليبه وتحديث وسائله، التي ظلت في السنوات الأخيرة تقليدية بعيدة عن الإمكانيات الهائلة التي يتوفر عليها القطاع.
- تعهد السلطات المحلية بتقديم كل التسهيلات والحلول لتجسيد المشاريع والبرامج في إطار مخطط التنمية الفلاحية وتسوية الوضعيات العالقة ورفع العراقيل أمام المستثمرين.
- عدم استغلال الإمكانيات بشكل عقلاني وتخطيط مبني على القدرات الطبيعية وأساليب الإنتاج وتطلع المستثمرين الذين لم يحظوا بالعناية اللازمة.

- عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي رغم الأموال الطائلة التي منحت للقطاع الفلاحي وهذا ما يدل على عدم وجود نظرة إستراتيجية حكيمة تساعد على تكثيف الإنتاج الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية.
- حرص مصالح الفلاحة ومتابعتها نشاط المستثمرين في هذا المجال وردع كل التجاوزات لأن العقار الفلاحي هو ملك للدولة وعملية إستغلاله تتم عن طريق الامتياز وبأوليات محددة

التوصيات: وعلى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، نقترح كتنصيات ما يلي:

- الاستغلال الأمثل للإمكانات الفلاحية لولاية الشلف من أجل تحقيق التنمية المحلية التي من شأنها الرفع من المستوى المعيشي للمواطن.
- رسم إستراتيجية متكاملة للاستثمار الفلاحي يتم بناءا عليها تحديد الأولويات التي سيتم التعامل معها وأيضا المبادئ العامة التي يجب أن يلتزم بها عند تنفيذ برامج التنمية الزراعية كما تمكن الفلاح من العمل في إطارها باطمئنان من ناحية الأسعار والاستيراد والتصدير والدعم.
- تشجيع استصلاح الأراضي الزراعية بالسهر على توفير مستلزمات ذلك بشروط ميسرة، وتبني سياسة حكيمة في مجال الري، فبدون ماء لن تكون هناك زيادة في الإنتاج.
- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية من غابات وتربة ومصادر مياه... الخ، وإعادة صياغة القوانين والتشريعات الزراعية لحمايتها، والمحافظة على المساحة الصالحة للزراعة.
- توفير المدخلات الزراعية المحسنة من أسمدة ومبيدات... الخ، والطاقة المحركة ليتم بذلك التغيير النوعي.
- توفير الخبرة والأيدي المدربة لتنفيذ وإدارة مشروعات التنمية الزراعية من أجل إحداث التغيير الكمي والنوعي، وتحسين المستوى المعيشي للعاملين بالقطاع الفلاحي وتحفيزهم، ومعالجة قضايا تكاليف الإنتاج المرتفعة والاستفادة من المزايا النسبية للمشاريع الفلاحية.

قائمة المراجع:

- 1- جمام محمود ودباش أميرة، "دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي باستخدام الحوافز الجبائية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 04، ديسمبر 2015.
- 2- خديجة عياش، "سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر -دراسة حالة المخطط الوطني للفلاحة 2000-2007"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3-الجزائر، 2011.
- 3- دعاء ممدوح محمد ويحي عبد الرحمن يحي، "التحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعي في مصر"، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، العدد 92، 2014.
- 4- زهية بركان وآخرون، "الاستثمار الفلاحي كدعامة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 14، العدد 01، جوان 2019.
- 5- زينات أسماء، "مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع الاستثمار في الجزائر باستخدام التحفيزات الجبائية"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 33، 2016.

- 6- سلمى شبيب، "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *ansej* كآلية دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة وكالة قالمة"، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، 2019.
- 7- سهيلة مصطفي، "الاستثمار الفلاحي وآثاره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الشلف - الجزائر، 2017.
- 8- شليحي الطاهر، "قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06، 2020.
- 9- عائشة بوثليجة، "دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي العربي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2017.
- 10- عيساوي عبد القادر، "دور جهاز الكلبراف في مجال الاستثمار في التشريع الجزائري"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 03، 2021.
- 11- محمد أمين الششتاوي وآخرون، "محاضرات في مقياس الاقتصاد الزراعي"، كلية الزراعة - قسم الاقتصاد الزراعي -، جامعة منهي - مصر، 2013.
- 12- مركان محمد البشير وآخرون، "القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة تيسمسيلت-"، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد 06، 2018.
- 13- "واقع الاستثمار الفلاحي بولاية الشلف"، خلية الاعلام والاتصال، 2017، تاريخ الاطلاع: 2021/09/12
<http://www.wilaya-chlef.dz/pdf/investis/agronomie.pdf>
- 14- موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تاريخ الاطلاع: 2021/10/15
<http://madrp.gov.dz/ar>
- 15- Waleed Ibrahim , **Agricultural investment in Iraq (Reality and determinats) for the period (1995-2015)**, Mesopotamia Journal of Agriculture, N°201, 2020.
https://www.researchgate.net/publication/344575334_Agricultural_investment_in_Iraq_Reality_and_determinats_for_the_period_1995-2015

الهوامش:

- ¹ زهية بركان وآخرون، "الاستثمار الفلاحي كدعم لثقافة الأمن الغذائي في الجزائر"، مقال منشور في مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 14، العدد 01، جوان 2019، ص 33.
- ² خديجة عياش، "سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر -دراسة حالة المخطط الوطني للفلاحة 2000-2007-"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3- الجزائر، 2011، ص 15.
- ³ دعاء ممدوح محمد، يحي عبد الرحمن يحي، "التحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعي في مصر"، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، العدد 92، 2014، ص 117.
- ⁴ شليحي الطاهر، "قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06، 2020، ص 242.

⁵ Waleed Ibrahim , **Agricultural investment in Iraq (Reality and determinats) for the period (1995-2015)**, Mesopotamia Journal of Agriculture, N°201, october 2020, p4.

https://www.researchgate.net/publication/344575334_Agricultural_investment_in_Iraq_Reality_and_determinants_for_the_period_1995-2015

⁶ محمد أمين الششتاوي وآخرون، "محاضرات في مقياس الاقتصاد الزراعي"، كلية الزراعة - قسم الاقتصاد الزراعي -، جامعة منهي - مصر -، 2013، ص 108. متاح على الموقع http://agri-science-reference.blogspot.com/2015/09/blog-post_25.html، تاريخ الاطلاع 2021/10/20.

⁷ عائشة بوجلجة، "دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي العربي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2017، ص 8.

⁸ سهيلة مصطفى، "الاستثمار الفلاحي وآثاره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الشلف، 2017، ص 8.

⁹ جمام محمود، دباش أميرة، "دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي باستخدام الحوافز الجبائية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 04، ديسمبر 2015، ص 190.

¹⁰ زينات أسماء، "مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع الاستثمار في الجزائر باستخدام التحفيزات الجبائية"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 33، 2016، ص 127.

¹¹ عيسوي عبد القادر، "دور جهاز الكلبراف في مجال الاستثمار في التشريع الجزائري"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 03، 2021، ص 610.

¹² سلمى شبيب، "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ansej كآلية دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة وكالة فامة"، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص 109.

¹³ "القروض الفلاحية"، موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تاريخ الاطلاع: 2021/10/15 <http://madrp.gov.dz/ar>

¹⁴ مركان محمد البشير وآخرون، "القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة تيسمسيلت -"، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد 06، 2018، ص 434.

¹⁵ "واقع الاستثمار الفلاحي بولاية الشلف"، خلية الاعلام والاتصال، 2017، تاريخ الاطلاع: 2021/09/12

<http://www.wilaya-chlef.dz/pdf/investis/agronomie.pdf>